الفصل الثالث
منهجه في اللغة والنحو

- تمهيد.
- المبحث الأول: أدلة الصناعة اللغوية والنحوية التي اعتمدها في تفسيره.
- المبحث الثاني: اعتماده اللغة في تفسيره.
- المبحث الثالث: اعتماده النحو في تفسيره.

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد

إن القرآن الكريم نَزَل بلغة العرب، فجاء بأبلغ تعبيرٍ وأفصحه، تحدَّى به العرب، فأعجز فصحاءهم، وأعيا بلغاءهم، وأخرس فحولهم، ومن أجل الإحاطة بمعاني آياته، والوقوف على أسرار إعجازه، حرص المسلمون، ولا سيما المشتغلون بعلوم القرآن، ومنهم المفسرون، على الإحاطة باللغة العربية وما يتصل بها من علوم، فكان حقًّا على من أراد فهم معانيه، وأدرك مراميه، أن يكون على معرفةٍ دقيقةٍ باللغة، بدلالات ألفاظها، وتنوع تراكيبها، واختلاف أساليبها[١].

ولما كانت اللغة هي المفتاح لتفسير القرآن الكريم، والمادة التي يُستمد منها فهم كتاب الله، وتفسير آياته، فقد أقبل عليها المفسرون، وكانت موضع اهتمامهم منذ عصر الصحابة[٢]، وإن التفسير اللغوي للقرآن الكريم، لا يخرجُ عن مفهوم التفسير النقلي، أي: تفسيره بما نُقِل عن العرب من لغةٍ، فإن شروطه تكاد تكون مطابقة لشروط التفسير النقلي[٣]، فمن أراد فهم القرآن، فمن جهة لسان العرب يُفهمُ، ولا سبيل إلى طلب فهمه من غير هذه الجهة[٤].

أما علم النحو فقد أولاه المفسرون اهتمامًا كبيرًا؛ إذ به يتضح معنى القرآن وتُدركُ مقاصده، وبه تستقيم قراءة القارئ للقرآن، فلا يقع منه لحنٌ فيه، وبه يكون الكشف عن المعاني بالألفاظ[٥]، فعلى الناظر في كتاب الله، للكشف عن

---

(١) ينظر: أصول التفسير وقواعده ١٣٨ .

(٢) ينظر: مباحث في علم التفسير ١٧٣ .

(٣) ينظر: أصول التفسير وقواعده ١٤٧، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب ١١-٦٦ .

(٤) ينظر: أصول التفسير وقواعده ١٣٧ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١٥٧ .

أسراره، أن ينظر في الكلمة، في تركيبها مع غيرها، وفي الأسلوب الذي وردت فيه[١]، فأقوم طريق يُسلك للوقوف على معاني القرآن، ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومقاصده ومغزاه، معرفة إعرابه، والوقوف على أساليبه في التعبير[٢]. لذا كانت الإحاطة بعلم النحو وسيلةً من وسائل فهم القرآن، وطريقًا إلى تحليل تراكيبه، لإصابة المعنى الصحيح وعدم الزيغ في تفسيره[٣].

لقد اهتم الشربيني، في تفسيره باللغة والنحو اهتمامًا بالغًا، وسوف أتناول في هذا الفصل أدلة الصناعة عنده، ثم منهجه في اللغة والنحو.

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٠٢)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣٨٢).

(٢) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (١/ ٣).

(٣) ينظر: النحو وكتب التفسير (١/ ١٠١-١٥٦)، مشكل إعراب القرآن (١/ ٦٣)، البرهان (١/ ٢٨٣-٣١٧)، الإتقان (١/ ٣٨٢-٣٩٦)، أصول التفسير وقواعده ١٣٧-١٦٢، تطور تفسير القرآن الكريم ٤٩-٥٥، مباحث في علم التفسير ١٥٤-١٥٧، ١٧٣-١٧٥ .

المبحث الأول
أدلة الصناعة اللغوية والنحوية التي اعتمدها في تفسيره

المقصود بـ(أدلة الصناعة): «الأدلة التي يستنير بها الباحث في إثبات الحُكم، مُعتمدًا الحجة والتعليل، كي يتجنب التقليد ويرتفع إلى الإبداع»[(١)].

الدليل الأول: السماع: وهو ما ثبت من كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى في كتابه العزيز، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى ما قبل فساد الألسنة بكثرة المُوَلَّدِينَ، نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ[(٢)].

ولقد اعتمد الشربيني السماع مصدرًا أساسًا من مصادر تفسيره، فكان من مصادر السماع عنده:

(أ) القرآن الكريم:

فالقرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر الدراسات اللغوية والنحوية، وكان المصدر الأول من مصادر الشربيني في تفسيره، يستشهد بآياته في توجيهاته النحوية ومسائله اللغوية في تفسير كثيرٍ من الآيات، ومن ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]: «نُصِبَ (باطلًا) على الحال من (هذا)، وهي حالٌ لا يُستغنى عنها، لأنها لو حذفت لاختَلَّ الكلام، وهي كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الدخان: ٣٨]»[(٣)].

---

(١) الدراسات النحوية في الكشاف للزمخشري (أطروحة ماجستير) ٥٣، وقد سمَّى السيوطي أدلة الصناعة بـ(أصول النحو) في كتابه «الاقتراح في أصول النحو» ٢١ .

(٢) ينظر: الاقتراح ٢٦، ارتقاء السيادة ٤٧ .

(٣) السراج المنير (١/ ٢٧٥)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٣٢، ٦٦، ٧٣، (٢/ ١٩٣، ١٩٥)، (٣/ ٨٥، ١١٠، ١٦٩، ٣١٤، ٤٦٠، ٥٩١)، (٤/ ١٤٠).

ومن شواهد ذلك أيضًا قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]: «(الأمة): الجماعة الكثيرة، قال تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]»[(١)].

(ب) الحديث النبوي الشريف:

إن أئمة النحو، بصريهم وكوفيهم على السواء، لم يعتمدوا الحديث النبوي الشريف، اعتمادهم القرآن وفصيح كلام العرب، مصدرًا أساسًا في استنباط الأحكام، ولم يعدوه أصلًا من أصول الاستشهاد وتقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها، وذلك لسببين:

الأول: احتمال أن الحديث لم يُرْوَ بألفاظه التي نطق بها الرسول ﷺ حيث أُجيزت الرواية بالمعنى، ولذلك اختلفت العبارات التي تؤدي معنى الحديث الواحد.

الثاني: وقوع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث، لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عربٍ بالطبع، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، ونعلم قطعًا أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها.

إلا أن بعض المتأخرين من البصريين، وعلى رأسهم ابن مالك الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، اعتمدوا الحديث النبوي الشريف أصلًا من أصول الاستشهاد، ومصدرًا أساسًا من مصادر استنباط الأحكام، وهذا ما دفع

(١) السراج المنير (٣/ ٣٢٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ٢٦٩)، (٢/ ٦، ٣٠٤)، (٣/ ١٠١، ٤٣٣)، (٤/ ١٦٧).

آخرين، وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي النحوي، إلى الاعتراض على ابن مالك، وتأييد موقف المتقدمين في عدم صحة الاحتجاج بالحديث، للسببين اللذين تقدم ذكرهما[١].

إن الباحثين المعاصرين، وعلى رأسهم فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين، دافعوا عن الحديث، وأيدوا الاستشهاد به، ورأوا في منع الاحتجاج بالحديث حرمانًا لعلم العربية من الاستشهاد بكلام لا تحكمه ضرورات الشِّعْرِ ومسوغاته، وهذا ما دفع مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى أن يقرر صحة الاحتجاج بالحديث[٢].

والشربيني قد استشهد بالحديث النبوي الشريف في تفسيره للقرآن الكريم لبيان ما يتعلق به من اللغة والنحو، ومن شواهد استشهاده به في مسائل اللغة قوله في تفسر الآية الكريمة ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ﴾ [النحل: ١٠]: «و(الشجر) هنا: كل نباتٍ من الأرض حتى الكلأ، وفي الحديث «**لا تأكلوا ثمن الشجر فإنه سُحْتٌ**»[٣] يعني: الكلأ»[٤].

ومن شواهد استشهاده بالحديث في مسائل النحو، قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]: «(أهل البيت) في ناصبه، أوجه؛ أحدها: النداء، أي: يأهل البيت.

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٦١-٦٣، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٣٦٧-٤٢٢ .

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو ٦٦-٦٩ .

(٣) أخرجه أبو عبيد في (الأحوال) موقوفًا على عكرمة، ينظر: الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (٢/ ٥٩٧).

(٤) السراج المنير (٢/ ٢١٩)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ٢٤٧، ٢٧٧، ٣٥٥، ٤٩٦)، (٢/ ٢١٣، ٣٠٤، ٤٣٥)، (٣/ ٦، ١٧٦، ٣٥٢)، (٤/ ٤١٧).

أو المدح، أي: أمدح أهل البيت. أو الاختصاص، أي: أخص أهل البيت، كما قال ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورثُ»[(١)]، والاختصاصُ في المُخاطبِ أقل منه في المتكلم...»[(٢)].

(ج) كلامُ العرب:

ويُسْتشهدُ من شِعْرِهم ونثرهم بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم[(٣)]. ولقد استشهد الشربيني بكلام العرب الجاهليين[(٤)] والمخضرمين[(٥)] والإسلاميين[(٦)] والمُولَّدين[(٧)].

ومن استشهاده بالشِّعر لبيان المعنى اللغوي، قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]: «وفي تفسير (التخوف) قولان؛ الأول: (التخوف) تفعُّلٌ من الخوفِ.. والثاني: (التخوفُ) بمعنى: التنقص، أي: أنه تعالى يُنَقِّصُ شيئًا بعد شيء في أنفسهم وأموالهم حتى يهلكوا، من (تخوفه) إذا تنقصه، روي أن عمر رضي الله عنه قال على المنبر: ما تقولون في هذه الآية؟ فسكتوا، فقال شيخٌ من هذيل: هذه لغتنا (التخوف): التنقص، فقال عمر: هل تعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير: تَخَوَّفَ

---

(١) رواه البخاري (٤/ ٩٦-٩٧)، ومسلم، الحديث (١٧٥٨) بلفظ: «لا نُورَثُ ما تركنا صدقةٌ».

(٢) السراج المنير (٣/ ٢٤٤)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ١١٩، ٢٣٤)، (٢/ ٤٤٤)، (٣/ ٢٩٨، ٤٣٢، ٤٣٣).

(٣) ينظر: الاقتراح ٤٤، ارتقاء السيادة ٤٧ .

(٤) وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ٣٧٣)، (٢/ ٦٣٧، ٦٤٥، ١٩٠)، (٤/ ٩٠، ١٨٣).

(٥) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٦١١)، (٣/ ٢٩٧).

(٦) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٣٩٤)، (٢/ ٥٤٣، ٦٣٩)، (٣/ ٥٨٥-٥٨٦)، (٤/ ١٦٨، ٣٤١).

(٧) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ٤٠٣)، (٤/ ٤٣٥، ٤٧٠).

(أي: تَنَقَّص) الرَّحْلُ (أي: رَحْلُ ناقته) منها تامِكًا (أي: سَنَامَها) قَرِدًا (أي: مُتَرَاكِما أو مُرتفعًا) وهو بسكون الراء.

كما تَخَوَّفَ عُوْدَ النبعةِ السَّفَنُ [١]

والنَّبْعَةُ.. واحدةُ (النَّبْع) وهو شجرٌ يُتخذ منه السفن، و(السفن) -بفتح السين والفاء- ما يُنْحَتُ به الشيء.. فقال عمر: عليكم بديوانكم، قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فيه تفسيرُ كتابكم ومعاني كلامكم. ومعنى البيت: أن رَحْلَ ناقته يُنْقِصُ سنامها المتراكم أو المرتفع كما يُنْقصُ السفنُ عُودَ النَّبْعةِ»[٢].

ومن استشهاده بالمنثور من كلام العرب لبيان المعنى اللغوي، قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود: ٥٦]: «أي: مالكها وقاهرها.. و(الناصية) -كما قال الأزهري[٣]- عند العرب: منبتُ الشَّعْرِ في مُقدَّم الرأس. وسُمِّيَ الشَّعْرُ النابت هنا (ناصيةً) باسم منتبه. والعرب إذا وصفوا إنسانًا بالذلة والخضوع قالوا: (ما ناصية فلان إلا بيد فلانٍ)، وكانوا إذا أسروا الأسير وأرادوا إطلاقه والمَنَّ عليه، جزوا ناصيته، ليكون ذلك علامة لقهره، فخوطبوا في القرآن بما يَعرفون من كلامهم»[٤].

---

(١) هكذا أورده الشربيني:

تخوف الرَّحْلُ منها تامكًا قردًا كما تخوف عُود النبعة السفن

وأورده الجوهري برواية (ظهر النبعة)، ونسبه إلى (ذي الرمة) ينظر: الصحاح (السفن).

وأورده ابن منظور برواية (تخوف السير) ونسبه إلى (ابن مقبل) ينظر: لسان العرب (خوف)، كما نسبه إلى (ذي الرمة)، ينظر: لسان العرب (سفن).

(٢) السراج المنير (٢/ ٢٣٣-٢٣٤)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ١١٢، ١٢٣، ١٩٨-١٩٩)، (٢/ ٣، ٢٠٧، ٦٧٢)، (٣/ ٢٩، ٤٠٢، ٥٠٤، ٥٨٥)، (٤/ ٥٨، ١٤١، ٥٢٦).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (نصا).

(٤) السراج المنير (٢/ ٦٤)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ٦٤، ١١٤، ١٢٣، ١٨٧، ٢٩١)، (٢/ ٦، ٥١، ١٧٣)، (٣/ ٩٤، ١٦٠، ٥٥٣، ٥٨٥)، (٤/ ٥٤٤).

ويستشهد الشربيني بالشِّعرِ تأييدًا للاستعمال اللغوي الذي جاء به القرآن الكريم، ومن ذلك استشهاده بالشعر على عدم اختصاص أسماء الإشارة بالعاقل، يقول في الآية الكريمة ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: (أولاءِ) وجميع أسماء الإشارة يُشار بها للعاقل وغيره، كقول الشاعر[١]:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام[٢]»[٣]

وكانت للشربيني، في تفسيره لكلام الله، عناية ببيان أساليب العرب في التعبير، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٢٩]: «(من النار) صفةٌ لـ(جذوة)، ولا يجوز تعلقها بـ(آتيكم) كما تعلق به (منها)، لأن هذه (النار) هي (النار) المذكورة، والعرب إذا قدمت نكرة، وأرادت إعادتها، أعادتها مضمرةً، أو مُعرفةً بـ(أل) العهدية، وقد جمع الأمرين هنا»[٤].

وكانت للشربيني، في تفسيره لكلام الله، عناية ببيان أن القراءات القرآنية جارية على لغات العرب، وأن هذه اللغات فيها الفصيح، وفيها ما دون ذلك، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]: «قرأ

---

(١) البيتُ لجرير، ورد في: نقائض جرير والفرزدق (١/ ٢٦٩)، وفي ديوانه (٥٥١) ورد برواية (أولئك الأقوام).

(٢) قال الشربيني في شرح هذا البيت: «يجوز في (ذم) فتح الميم وكسرها وضمها، وقوله (بعد منزلة اللوى) أي: بعد مفارقتها، والإضافة في (منزلة اللوى) للبيان، وهو ممدود، ولكن قصره هنا للضرورة، و(العيش) عطف على (المنازل)، و(الأيام) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيانٍ له». السراج المنير (٢/ ٣٠٥).

(٣) السراج المنير (٢/ ٣٠٤-٣٠٥)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/ ١٣١، ٣٣٥)، (٣/ ١٨، ١٠٦)، (٤/ ٨٦، ٣٠٩، ٣٥٩، ٤١٢).

(٤) السراج المنير (٣/ ٩٦)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٧٠، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٣٥ .

أبو عمرو وحمزة والكسائي بفتح الخاء، وألفٍ بعدها، وكسر الشين، والباقون بضم الخاء، ولا ألف بعدها، وفتح الشين مشددة، أما القراءة الأولى فهي جاريةٌ على اللغة الفصحى... وأما القراءة الثانية فجاءت على لغة طيءٍ، يقولون: (أكلوني البراغيث»[١].

الدليل الثاني: الإجماع: والمراد به إجماع البلدين (البصرة) و(الكوفة)[٢]، على أمرٍ من الأمور، أو على صورةٍ من صور التعبير[٣]. ومُخالفة الإجماع عند أكثر النحاة غير جائزة، وقول المخالف عندهم فاسد[٤].

وكان الإجماع معتمدًا عند الشربيني في تفسيره، يَرُدُّ به ما خالفه من أقوال المفسرين، ومن شواهد ذلك قوله في إعراب (مقام إبراهيم) من الآية الكريمة ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]: «قال البيضاوي: (وقيل: عطف بيان)[٥]، وَرُدَّ هذا القول بإجماع البصريين والكوفيين»[٦].

الدليل الثالث: القياس: وهو (حَمْلُ مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، في حكم من الأحكام، وبعِلَّة جامعة بينهما)[٧]، أو هو (حملُ ما يجدُّ من تعبيرٍ على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت)[٨].

---

(١) السراج المنير (٤/ ١٤٤)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/ ١٣٥، ٤٩٥، ٤٩٧، ٦٦٢)، (٣/ ٩٣، ١٥٣، ١٦٠).

(٢) الاقتراح ٦٦، وينظر: الخصائص (١/ ١٨٩-١٩٠).

(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ١٢٦ .

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٦٠٩)، الشاهد وأصول النحو ٤٣٨-٤٣٩ .

(٥) أنوار التنزيل ٩٩ .

(٦) السراج المنير (١/ ٢٣٤)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/ ٢٩٩).

(٧) الشاهد وأصول النحو ٢٢١ .

(٨) في النحو العربي- نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ٢٠ .

والشربيني أخذ بالقياس، واعتمده دليلًا من أدلة الصناعة، ومن شواهد ذلك قوله في فتسير الآية الكريمة ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩]: «(أشحة): جمع (شحيح)، وهو جمعٌ لا يُقاسُ، إذ قياسُ (فَعِيل)، الوصف الذي عينه ولامه من وادٍ واحد، أن يجمع على (أَفْعِلَاء) نحو: خليل وأخِلَّاء، وضنين وأضنَّاء، وقد سُمِعَ (أَشِحَّاءُ)، وهو القياس، و(الشُّحُّ): البُخل، وصفهم الله تعالى بالبخل والجُبنِ»[١].

وبيَّن الشربيني ما يقتضيه القياس[٢]، وبيَّنَ ما كان على غير القياس[٣]. والقياسُ عنده على الشاذ لا يجوزُ[٤]، وأخذ بالسماع في حالة تعارض السماع مع القياس[٥]، وأخذ بقياس الظاهر[٦].

تعارض الأصل والغالب: وهو أصل من أصول القياس، يستخدم في الترجيح عند التعارض، (فإذا تعارض أصلٌ وغالبٌ في مسألة، جرى قولان، والأصحُّ العملُ بالأصل، كما في الفقه)[٧].

وقد اعتمد الشربيني هذا الأصل في تفسيره، لترجيح رأي على آخر، ومن ذلك ترجيحه أن يكون (الرحمن) ممنوعًا من الصرف، إلحاقًا له بالغالب من نظائره، يقول: «هل (الرحمن) مصْرُوفٌ أو لا؟ فيه قولان:

الأول: مال السعد التفتازاني إلى جواز الأمرين، لأن شرط منع صرف

---

(١) السراج المنير (٣/ ٢٣٢)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ١٥٣، ٢٢٦ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه (١/ ١٦٨، ١٩٦)، (٣/ ٥٢٧).
(٣) ينظر: المصدر نفسه (١/ ١٨٨).
(٤) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٣٥٤).
(٥) ينظر: المصدر نفسه (١/ ١٤٧، ٥٧٢)، (٤/ ٢٣٤).
(٦) ينظر: المصدر نفسه ٤/ ٧٠-٧١ .
(٧) الاقتراح ١٢٣-١٢٤، وينظر: ارتقاء الـ ادة ١٠٧ .

(فَعْلَان) صفةً، وجودُ (فَعْلَىٰ)، وشرطُ صرفهِ وجود (فَعْلَانة)، وكلاهما مُنتفٍ هنا، لكن أظهرهما أنه ممنوعٌ من الصرف إلحاقا له بما هو الغالب من نظائره في الزيادة والوصف.

الثاني: أنه مصروف، إلحاقًا له بالأصل في مطلق الاسم، وهو الصرْفُ، هذا مع أن المختار في منع صرف ما ذُكِر انتفاء (فعلانة)، لا وجود (فَعْلَىٰ). والحاصل أنه تعارض في صرْفِهِ وعدم صَرْفِهِ الأصل والغالب. فإن قيل: هذا إذا لم تدخلهُ (أل)، أُجيب: بأن المختار أن غير المصروف إذا دخلت عليه (أل)، والعلتان فيه، باقٍ على منع صرفه وإن جُرَّ بالكسرة»[(١)]. والشربيني في ترجيحه منع صرف (الرحمن)، حملًا له على الغالب، قد قال بما قال به أكثر النحويين[(٢)].

العلَّةُ: وهي أصلٌ من أصول القياس، أخذ بها النحاة، على اختلاف مدارسهم، منذ العهود الأولى للنحو[(٣)]، وهي تفسيرُ الظاهرة اللغوية أو النحوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وتوضيح وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[(٤)]، كقولنا: إن كلمة (زَيْد)، في (سافر زَيْدٌ)، مرفوعة لأن كل فاعلٍ مرفوعٌ، فقولنا: (كل فاعلٍ مرفوعٌ) هو العلة في رفع (زيد)، لذلك حكمنا لزيد بالحُكم الذي هو الرفع[(٥)].

لقد اعتمد الشربيني (التعليل) أصلًا من أصول تفسيره لكتاب الله، علل به كثيرًا من الظواهر اللغوية والنحوية، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية

---

(١) السراج المنير (١/٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/٣).

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو (١/٢٥٦-٢٥٧)، الاقتراح ١٢٤ .

(٣) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٦٠ .

(٤) ينظر: أصول النحو العربي ١٠٨، الخصائص (١/٤٨)، الاقتراح ٨١، ارتقاء السيادة ٦٩، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٦٠-٦٣، ٢٠١ .

(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو ٣١٧ .

الكريمة ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]: «فإن قيل: لِمَ وحَّدَ (السمع) دون (القلوب) و(الأبصار)؟ أُجيب: بأنه على حذف مُضافٍ، مثل: (وعلى حواس سمعهم)... أو باعتبار الأصل، فإنه مصدر في أصله، والمصادر لا تُثنى ولا تُجمع»[(١)].

ومن العلل التي دارت كثيرًا في تفسير الشربيني: (أَمْنُ اللبس)، وهي أهم العلل التي تراعيها العرب في كلامها، لأن الغاية من التعبير هي الإفهام، واللبس مُناقضٌ له[(٢)]. ومن شواهد ترجيح الشربيني لـ(أمن اللبس)، قوله في الآية الكريمة ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٣، ١٤]: «(خالدًا فيها): حالٌ... ولا يجوز أن يكون (خالدين) و(خالدًا): صفتين لـ(جنات) و(نار)، لأنهما جريا على غير من هُمَا له، فلا بد من الضمير، وهو قولك: (خالدين هم فيها) و(خالدًا هو فيها)، هذا على مذهب البصريين. أما على مذهب الكوفيين، فهو جائزٌ عندهم عند أَمْن اللبْسِ، كما هنا، وهو الراجح، كما جرى عليه ابن مالكٍ وغيره»[(٣)].

ومن العلل التي علل بها أيضا: (الخِفَّة)[(٤)] و(الإتْبَاع)[(٥)] و(الاختصار)[(٦)]

---

(١) السراج المنير (١/ ٢١)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ١٣٢، ١٤٧، ١٧٧، ٢٠٠، (٢/ ٢٢٨، ٣٢١)، (٣/ ٩٤، ١٣١، ٤٤٢-٤٤٣).

(٢) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢٠٣ .

(٣) السراج المنير (١/ ٢٨٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ١١٩، (٢/ ٢٤٢)، (٣/ ٣٠٣، ٤٦٧).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٦٥).

(٥) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ٤٥٩).

(٦) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ٤٥٠).

و(التغليب)[١] و(حمل النقيض على نقيضه)[٢]، و(الاتساع)[٣].

(١) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٤٩٢).
(٢) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ١١١).
(٣) ينظر: المصدر نفسه (٤/ ١٩٧).

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الثاني
اعتماده اللغة في تفسيره

يرى الشربيني أن اللغات في أصلها توقيفٌ، فهي ليست تواضعًا أو اصطلاحًا أو تواطؤًا، يقول: «إن اللغات توقيفية، فإن الأسماء تدل على الألفاظ بخصوص أو عموم، وتعليها ظاهر في إلقائها على المتعلِّم، مبينًا له معانيها، وذلك يستدعي سابقة وضعٍ، والأصل ينفي أن يكون ذلك الوضع ممن كان قبل آدم من الملائكة والجن، فيكون من الله»[(١)]، وذهب إلى «أن الله عز وجل علم آدم جميع اللغات، ثم (اختص)[(٢)] كل واحدٍ من أولاده بلغة، فتفرقوا في البلدان، واختص كل فرقة منهم بلغةٍ، وذلك إما بخلق عِلْم ضروري بها فيه، أو ألقى في قلبه علمها، أو بإرسال ملكٍ، أو بخطاب الله له، أو بخلق الأصوات في الأجسام المسميات»[(٣)].

والشربيني يُرْجِعُ الكلمة إلى أصولها، ويُبيِّن اشتقاقها، «وهو أخذُ صيغةٍ من أخرى، مع اتفاقهما معنى، ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادةٍ مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئةً»[(٤)]، وقد أجمع أهل اللغة، إلا من شذ منهم[(٥)]، على أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٤٧).

(٢) لم تَرِدْ في النص ولكن السياق يقتضي إيرادها.

(٣) المصدر نفسه (١/ ٤٦)، وقد كتب في هذه المسألة كثيرٌ من علماء الأمة، منهم ابن فارس في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة» ٣١-٣٤ حيث ذهب إلى أن اللغة توقيفٌ، وكتب فيها ابن جني في «الخصائص» (١/ ٤٠-٤٨) ولم يُرَجِّحْ رأيًا، وبدا كأنه متردد بين الرأيين، وتوسع في المسألة وأفاض السيوطي في «المزهر» (١/ ٥-٢٢) حيث رجح أن اللغة توقيفٌ، وأتى بأدلة كثيرة على ذلك.

(٤) المزهر (١/ ٢٠١).

(٥) كالرازي، الذي أنكر على اللغويين والنحويين قولهم بالاشتقاق، وعده باطلًا، لأنه يؤدي إلى الدور والتسلسل، على حد قوله، ينظر: الرازي مفسرًا ١٢٧-١٢٨ .

بعض الكلام من بعضٍ[١].

ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]: «المشهور أن أصل (آل): (أهلٌ)، لأن تصغيره (أُهَيْلٌ). وقال الكسائي وغيره: أصله (أَوْلٌ) من (آل، يَئُولُ) أي: رَجعَ، قُلِبَتِ (الواو) ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتصغيره (أُوَيْلٌ). فإن قيل: يَرُدُّ الأول اختلافُ (أَهْل) و(آل) معنًى، إذ (الأَهْلُ): القرابة، و(الآلُ): من يئول إليك بقرابة أو رأي أو مذهبٍ، ولأن (الألف) لم ثبت إبدالها من (الهاء). أُجيب بأن القائل بالأول جرى على القول بأن اللفظتين بمعنى، أو أراد بـ(الأَهْلِ) أحد معاني (آل)، وأبدل (الواو) من (الهاء) لتقاربهما مخرجًا، وخص بالإضافة إلى أولي القدر والشرف، كالأنبياء والملوك، وإنما قيل: (آل فرعون) لتصوره بصورة الأشراف، أو لشرفه في قومه عندهم»[٢].

وفي اشتقاق (جهنم)، قال: «هي مُشتقةٌ من (الجهومة) وهي: الغلظ، وسُميت بذلك لغلظ عذابها»[٣].

وقَسَّم الشربيني الاشتقاق إلى أقسام ثلاثة: (أصغر) و(كبير) و(أكبر)، وهو ما ذهب إليه ابن جني، حيث جعل (الاشتقاق الأكبر) في قبول الكلمة للتقليبات وإفادتها معاني شتى، يجمع بينها غرض واحد، ومعنًى شامل، تُعقَدُ تلك التراكيب عليه، وإن تباعد شيءٌ من ذلك رُدَّ بلطف التأويل إليه[٤].

---

(١) ينظر: الصاحبي ٦٧، المزهر ٢٠٠ .

(٢) السراج المنير (١/ ٥٧).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٤٨٨)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ٣٦٧، ٥٠٩)، (٢/ ٢٨، ١٦٨)، (٣/ ٨٦، ٣١٩)، (٤/ ١٨٧، ٤٣٧).

(٤) عمدة الصرف، كمال إبراهيم ١١، وينظر: الخصائص (٢/ ١٣٥-١٤١)، الوجيز في فقه اللغة، لمحمد الأنطاكي ٤٢٠-٤٢٨، والخليل بن أحمد الفراهيدي قد سبق ابن جني في القول بـ(الاشتقاق الكبير)، إلا أن ابن جني قد توسع فيه، وضرب الأمثلة الموضحة له، ينظر: دراسات في فقه اللغة ١٨٨ .

ففي قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢] قال الشربيني، بعد كلام نقله عن الزمخشري: «وظاهر قول الزمخشري أن (الحمد) و(المدح) أخوان؛ لأنهما مترادفان، وبه صرح في (الفائق)[١]. لكنَّ الأوفق ما عليها الأكثر، أنهما غير مترادفين، بل متشابهان معنًى، أو اشتقاقًا كبيرًا، والاشتقاق ثلاثة أقسام: (كبيرٌ)، و(أكبر) و(أصغر) وقد يعبَّر عنه بـ(الصغير) فـ(الكبير): أن يشترك اللفظان في الحروف الأصول من غير ترتيبٍ، كـ(الحمد) و(المدح). و(الأكبر): أن يشتركا في أكثر الحروف الأصول، كـ(الفلق) و(الفلج) و(الفلذ)، مع اتحادٍ في المعنى أو تناسبٍ. و(الأصغر): أن يشتركا في الحروف الأصول المرتبة، كـ(ضرب) و(الضَّرْبِ»)[٢]. وقد يذكر الشربيني للكلمة أكثر من أصل اشتقاقي، ويُرجِّحُ أحدها[٣].

ومن الجوانب اللغوية التي بحثها الشربيني: استعمالُ الكلمة في الدلالة الخاصة، ويُسمَّى في عِلْمِ اللغة (التوظيف) أو (تطوير الدلالة)، فبعض الألفاظ كانت لها قبل الإسلام، دلالاتٌ عامة، وأصبحت لها، بعد ظهوره، دلالاتٌ خاصةٌ، كـ(المسلم) و(الكافر) و(المنافق) و(المؤمن)[٤]...

ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٧]: «قال أبو عبيدة: مُشتقٌّ من (نافِقاء اليربوع)، لأن جُحْرَ اليربوع له بابان: (القاصعاء) و(النافقاء)، فإن طُلِبَ من أيهما، كان يخرجُ من الآخر، فقيل للمنافق: إنه منافقٌ، و(هو)[٥] اسمٌ اسلاميٌّ، لأنه صنع لنفسه طريقين:

---

(١) ينظر: الفائق في غريب الحديث، للزمخشري (١/ ٣١٤).
(٢) السراج المنير (١/ ٨).
(٣) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٦)، (٢/ ١٦٨).
(٤) ينظر: الصاحبي ٧٨-٨١، المزهر (١/ ١٧٢-١٧٧).
(٥) في الأصل: (هُمْ)، والصحيح ما أثبته.

(إظهار الإسلام) و(إظهار الكفر)، فمن أيهما طُلِب خرج من الآخر»[(١)].

وحرص الشربيني على بيان اختلاف معنى الكلمة، عند اختلاف بنائها، بسبب اختلاف حركة الحرف، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]: «و(الخُطْبَةُ) -بالضم والكسر- اسم الهيئة، غير أن المضمومة خُصَّتْ بالموعظة، والمكسورة بطلب النكاح»[(٢)].

كما حرص على بيان معاني المسميات المختلفة للمسمى الواحد، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]: «(بَكَّةَ) -بالباء- لغة في (مكة)، سُمِّيَتْ بذلك لأنها (تَبُكُّ) أعناق الجبابرة) أي: تدقها، فلم يرمها جبارٌ بسوءٍ إلا وقصمه الله، وسميت (مكة) -بالميم- لقلة مائها، من قول العرب: (مكَّ الفيصلُ ضِرْعَ أمِّه، وآمتكَّهُ) إذا امتص كل ما فيه من اللبن»[(٣)].

واهتم الشربيني رحمه الله ببيان فرق المعنى بين الألفاظ التي ظنها البعض من المترادفات، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: ٧١]: «قال الجوهري[(٤)]: (الصَّحْفَةُ) كـ(القصعة)، والجمع (صحافٌ). قال الكسائي: أعظم القصاع (الجَفْنَة)، ثم (القصعة) تليها، تُشْبِعُ العشرةَ، ثم (الصحفة) تُشْبِعُ الخمسة، ثم (المِكْلَةُ) تُشْبِعُ الرجلين والثلاثة، ثم (الصحيفةُ) تُشْبِعُ الرَّجُلَ»[(٥)].

---

(١) السراج المنير (١/ ٢٦٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٢٩٣، (٤/ ٢٥١).

(٢) السراج المنير (١/ ١٥٣).

(٣) السراج المنير (١/ ٢٣٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٨، ٢٦٢، ٢٧٩، ٣٤٠، (٢/ ٤٣٥)، (٣/ ٣٠-٣١، ٨١، ٨٨، ١٥٢)، (٤/ ٢٥).

(٤) ينظر: الصحاح (صحف).

(٥) السراج المنير (٣/ ٥٧٢)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٩٨، ٣٧٧، (٤/ ٦٨). والترادف: (هو الألفاظ المُفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، كالأسد والقسورة والليث. . .) المزهر =

ومن الموضوعات التي عُني بها الشربيني (المشترك اللفظي)، وهو في اصطلاح اللغويين: (اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر، دلالةً على السواء)[١]، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]: «قال في (القاموس)[٢]: (دَلَكَتِ الشمس): غَربتْ، أو اصفرتْ، أو مالت، أو زالت عن كبد السماء، فحينئذ في هذه اللفظة دلالة على (الظهر) و(العصر) و(المغرب) من استعمال (المشترك) في معانيه»[٣].

ومن هذه الموضوعات أيضًا (الأضداد)، وهي في اصطلاح اللغويين: الألفاظ المستعملة في معنيين متضادين[٤]، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]: «قال الكسائي: (التفكه): التلهف على ما فات، من (الأضداد)، تقول العرب: (تفكهت) أي: تنعمت، و(تفكهت) أي: حزنت»[٥].

والتضاد قد يكون باختلاف اللفظة عن الأخرى بحركةٍ أو حرفٍ، يقول في الآية الكريمة ﴿وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾﴾ [ص٣٨]: «فرقوا بين فعل

= (١/ ٢٣٨)، وذهب بعض العلماء إلى عدم وجود الترادف، لأن كل واحدٍ منها فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة، ينظر: الصاحبي ٩٦-٩٧، ٢٠١، المزهر (١/ ٢٤٠)، دراسات في فقه اللغة ٢٩٥، ٣٠٠، الوجيز في فقه اللغة ٣٩٨ .

(١) المزهر (١/ ٢١٧)، وينظر: الصاحبي ٢٠١ .

(٢) ينظر: لسان العرب (دلك).

(٣) السراج المنير (٢/ ٣٢٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ٢٨، ١٤٧، ١٥١، ٤١٠، ٥٠٩)، (٣/ ٥٢٣).

(٤) ينظر: الصاحبي ٢٠١، المزهر (١/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٥) السراج المنير (٤/ ١٩٣)، علمًا بأن الفراء قد فسَّرَ (تفكهون) بمعنى (تتعجبون) أو (تندمون) ينظر: معاني القرآن (٣/ ١٢٨). ولم يرد (فكه) في كتاب «الأضداد في اللغة» لأبي البركات الأنباري (النحوي الكوفي). وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ٥٢٩)، (٢/ ٦، ٢٥، ٣٢٨)، (٣/ ٤٣٨)، (٤/ ١١١).

(الصفد) بمعنى القيد، وفعله بمعنى العطاء، فقالوا: (صفده): قيده، و(أصفده): أعطاه، عكْسٌ، (وعد) و(أوعد) في الخير والشر، وفي ذلك نكتةٌ، وهي: أن (القيد) ضيقٌ، فناسبه تقليل حروفه، و(الإبعاد) شرٌّ، وهو ثقيلٌ، فناسبه تكثير حروفه»[١].

ومن الموضوعات التي تكلم فيها الشربيني (وقوع المُعرَّب في القرآن الكريم) وقد اختلف علماؤنا فيه، فذهب جمهورهم إلى عدم وقوع ألفاظٍ مُعَرَّبة في القرآن الكريم، ومنهم الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة»[٢]، وابن جرير الطبري وأبو عبيدة، والقاضي أبو بكر، والرازي[٣]، وابن فارس[٤]، وذهب آخرون إلى وقوعها فيه، ومنهم الإمام الغزالي والشوكاني[٥]. وذهب غيرهم مذهبًا توفيقيًا، فقالوا: إن في القرآن ألفاظًا أعجمية في أصولها، لكنها وقعت للعرب، فعربتها ألسنتهم، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظهم، فصارت عربيةً، واختلطت بكلام العرب، فمن قال: إنها عربيةٌ فهو صادقٌ، ومن قال: إنها أعجميةٌ فهو صادقٌ، وذهب هذا المذهب الجواليقي وابن الجوزي والسيوطي[٦].

وقد عرضْ الشربيني اختلاف العلماء في هذا الموضوع، واستحسن رأي من وفَّق بين رأي القائلين به ورأي المنكرين له، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢] يقول: «اختلف العلماء:

---

(١) السراج المنير (٣/ ٤١٨)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٤٤٦ .

(٢) ينظر: الرسالة ٤١-٤٢ .

(٣) ينظر: البرهان (١/ ٢٨٧).

(٤) ينظر: الصاحبي ٥٩ .

(٥) ينظر: الرازي مفسرًا ١٢٩-١٣٠ .

(٦) ينظر: فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن ١٧٢، الإتقان (١/ ٢٩١)، الصاحبي ٦١، البرهان (١/ ٢٩٠).

هل في القرآن شيءٌ بغير العربية؟ فقال أبو عبيدة: من زعم أن في القرآن لسانًا غير العربية فقد أعظم على الله القول، واحتج بهذه الآية: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾. وروي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة أن فيه من غير لسان العرب، من (سجيل) و(مشكاة) و(اليم) و(استبرق). وجمع بعض المفسرين بين القولين، بأن هذه الألفاظ لما تكلمت بها العرب، ودارت على ألسنتهم، صارت عربيةً فصيحةً، وإن كانت غير عربيةٍ في الأصل، لكنهم لما تكلموا بها نُسبت إليهم، وصارت لهم لغةً، وهو جمعٌ حسنٌ»[1].

والشربيني أنكر قول من قال بأن في القرآن ألفاظًا أعجمية، ووصفه بأنه (فاسدٌ)، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾ [فصلت: ٣] يقول: «وصفه بكونه عربيًّا، وإنما صحت هذه النسبة لأن هذه الألفاظ إنما دلت على هذه المعاني بحسب وضع العرب واصطلاحاتهم... وذهب قومٌ إلى أن في القرآن من سائر اللغات، كـ(الاستبرق) و(السِّجل)، فإنهما فارسيتان، و(المشكاة) فإنها حبشية، و(القسطاس) فإنه من لغة الروم، وهذا فاسدٌ، لقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]»[2].

ولكن الشربيني صرَّح في مواضع من تفسيره، بأن في القرآن ألفاظًا أعجمية في أصولها، كان العربُ قد عربوها باستعمالهم لها، وإخضاعها لقواعد لغتهم، ومن ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥]: «(القسطاس) رُوميٌّ عُرِّبَ، ولا يقدح ذلك في عربية القرآن، لأن الأعجمي إذا استعملته العرب وأجرته مجرى كلامهم في الإعراب والتعريف والتنكير ونحوها

(١) السراج المنير (٢/٨٨).
(٢) السراج المنير (٣/٥٠٢).

صار عربيًّا»[(١)].

والصحيح في هذه المسألة هو غير ما ذهب إليه الشربيني، وهو رأي الجمهور القائل بعدم وجود المعرب في القرآن الكريم، وقد استدلوا على ذلك بالكتاب والمعقول، فأما من الكتاب فقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا﴾ [فصلت: ٤٤] الآية، وأما من المعقول فقد استدلوا بأن الله تعالى جعل القرآن معجزةً لنبيه عليه الصلاة والسلام، وشاهدًا على نبوته، ودليلًا قاطعًا على صدقه، وتحدَّى العرب العرباء به... فلو اشتمل على غير لغة العرب لم تكن له فائدة[(٢)].

ومن أدلة المعقول أيضًا أن اللغة العربية أوسع اللغات، وأنه لا يُحيطُ بها إلا نبيٌّ، يقول الإمام الشافعي: «وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه، لكان الإمساك أولى به، وأقرب من السلامة له.... فقال منهم قائل: إن في القرآن عربيًّا وأعجميًّا. والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، وَوَجَدَ قائل هذا القول من قَبِلَ ذلك منه، تقليدًا له، وتركًا للمسألة له عن حجته، ومسألة غيره ممن خالفه... ولعل من قال: إن من القرآن غير لسان العرب، وقُبِل ذلك منه، ذهب إلى أن من القرآن خاصًّا يجهل بعضه بعض العرب، ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا تعلمه يُحيط بجميع علمه إنسانٌ غير نبي...»[(٣)].

وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين، في تفسيرهم لوجود مثل هذه الألفاظ

---

(١) السراج المنير (٢/ ٣٠٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ١٣٥)، (٢/ ١٥٩)، (٣/ ٤٥٨)، (٤/ ١٧٢).

(٢) ينظر: البرهان (١/ ٢٨٧).

(٣) الرسالة ٤١-٤٢ .

التي تخالف أبنية وأقيسة اللغة العربية، إلى القول: إن العرب هم من أقدم الأمم، ولغتهم من أقدم اللغات وجودًا، فيمكن أن تكون هذه الأسماء من الأسماء العربية الموغلة في القدم، التي استعملت في لغات الجزيرة القديمة، لذلك هي لا تخضع لأبنية وأقيسة اللغة العربية التي وصلت إلينا زمن تدوين اللغة[١].

حمل الشربيني معاني بعض الألفاظ القرآنية على المجاز، وإنما يقع المجاز في الكلام، ويُعْدَل إليه عن الحقيقة، لمعانٍ ثلاثة، هي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه[٢]، يقول الشربيني في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]: «فيه وجهان؛ أحدهما: أنه حقيقةٌ، وأن (رءوس الشياطين) شجرة معينة بناحية اليمن، وتُسمى (الأستُن)... والثاني: أنه من باب التخيل والتمثيل، وذلك أن كل ما يُستنكر ويُستقبح في الطباع والصورة يشبه بما يتخيله الوهم وإن لم يكن يراه، والشياطين وإن كانوا موجودين، غير مرئيين للعرب، إلا أنه خاطبهم بما ألفوه من الاستعارات التخيلية»[٣].

وكان من دقة الشربيني أنه يتحرى ضبط الأعلام، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير قوله عز وجل: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٨٠]: «وهم أهل سذوم، قال التفتازاني: هو -بفتح السين- قرية قوم لوطٍ، وبالذال المعجمة في

---

(١) ينظر: دراسة محقق كتاب (المُعَرَّب)، للجواليقي ١٣-١٤. أضف إلى ذلك الرأي القائل: إن لغة العرب قد وافقت في بعض ألفاظها لغة السريان والروم، أي: أن هذه الألفاظ قد وُجدت في لغة العرب كما وجدت في لغات أعجمية، فهي من توارد اللغات، وهذا الرأي منسوبٌ إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ينظر: كتاب اللغات في القرآن برواية حسنون القارئ بإسناده إلى ابن عباس ٩.

(٢) ينظر: الخصائص (٢/ ٤٤٤-٤٥٩)، الصاحبي ١٩٦-١٩٧، المزهر (١/ ٢٠٧).

(٣) السراج المنير (٣/ ٣٨٠)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/ ١٧٦، ٢١٩-٢٢٠، ٤١٠، ٥٠٣)، (٣/ ٣٤، ٦٤، ١٩٠، ٤٣٣).

رواية الأزهري[١] دون غيره. اهـ، وصوَّبه صاحب القاموس[٢]، وغلط الجوهري[٣] في قوله: إنها مهملة، وذلك أن لوطًا عليه السلام لما هاجر مع عمه إبراهيم عليه السلام إلى الشام، فنزل إبراهيم عليه السلام أرض فلسطين، وأنزل لوطًا الأردن -وهو بضم الهمزة والدال وتشديد النون- نهر وكورة بأعلى الشام، فأرسله الله تعالى إلى أرض سذوم، يدعوهم إلى الله تعالى وينهاهم عن فعلهم القبيح»[٤].

وكان من دقته أيضًا أنه يتحرى أصل التسمية، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٢]: «قال أهل الكوفة: سُمِّيَتْ (مائدةً) لأنها تَميد بالآكلين، أي: تميلُ، وقال أهل البصرة: (فاعِلَةٌ) بمعنى (مَفْعُولةٍ)، أي: تميدُ أيدي الآكلين إليها، كقولهم: (عيشة راضة) أي: مرضية»[٥].

وكان الشربيني حريصًا على بيان دلالات الصيغ، وما يفيده التقديم أو التأخير من معنًى، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]: «فإن قيل: (محلقين) حال الداخلين، والداخل لا يكون إلا مُحْرِمًا، والمُحْرم لا يكون مُحَلِّقًا، أُجيب: بأن قوله (آمنين) معناه: متمكنين من أن تتموا الحج مُحَلِّقين ومُقَصِّرين. وأشار بصيغة التفعيل إلى الكثرة فيهما، غير أن التقديم يُفهِم أن الأول أكثر»[٦].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٧٤).

(٢) ينظر: ترتيب القاموس المحيط (٢/ ٥٤١).

(٣) ينظر: الصحاح (٥/ ١٩٤٩).

(٤) السراج المنير (١/ ٤٩١)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٦٢، (٢/ ٤٩٩)، (٣/ ٥٨٧).

(٥) السراج المنير (١/ ٤٠٥)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/ ٤١٤).

(٦) السراج المنير (٤/ ٥٥).

كما حرص الشربيني على بيان ما يكون بين الصيغ من تناوب في المعنى، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]: «فإن قيل: المحلُّ محل جمع الكثرة، فكيف أتى بجمع القلة؟ أُجيب: بأن الجموع يتناوب بعضها موقع بعضٍ، كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فأوقع جمع الكثرة موضع جمع القلة، لأن مميز الثلاثة لا يكون إلا جمع قلةٍ، أو لأن (الثمرات) لما كانت مُحلاةً باللام خرجت عن حد القلة»[١].

وتعرض الشربيني كذلك لدلالة التنكير على النفي أو التعظيم، أو التنويع أو التحقير[٢]، ودلالة التعريف على التعظيم[٣]، ودلالة الفعل الماضي على البشارة والترغيب[٤]، ودلالة المضارع على الديمومة[٥]، ودلالة الأمر على الوعيد[٦]، ودلالة صيغتي (الفاعل)[٧] و(المفعول)[٨] على المبالغة، ودلالة صيغة (فَعِيل) على الثبوت[٩]، والعدول عن صيغة إلى أخرى[١٠]، ودلالة صيغة منتهى الجموع على المبالغة[١١].

والشربيني حريص على بيان ما في اللفظة من لغات، قد يجهل الآخرون بعضها، فيُلحِّنون المتكلمين بها، يقول: «عاب المبرد وغيره قول الشافعي رضي

---

(١) السراج المنير (١/ ٣٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/ ٦٧٧).
(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣(/ ١٢٩، ٣٤٤، ٥٩٦).
(٣) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ١٠١، ٤٣٦).
(٤) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٥٦)، (٣/ ١٩٤).
(٥) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ١٨، ٥٥٢).
(٦) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٨٦).
(٧) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٢٣).
(٨) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٢٨٥)، (٣/ ٢٨٧).
(٩) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٥٠، ٤٩٩).
(١٠) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٦٥٩)، (٣/ ٥٦٥).
(١١) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٣٤٠).

الله عنه: (كل ماءٍ من بحر عذبٍ أو مالح فالتطهر به جائزٌ)، وقالوا: إنه لحن، وإنما يقال: (مِلْحٌ) كما قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣]. وهم مخطئون في ذلك كما قيل:

وكم من عائبٍ قولًا صحيحًا ... وآفته من الفهم السقيم
ولكن تأخذ الآذانُ منه ... على قدر القريحة والفهوم[١]

قال النووي: وأجاب أصحابنا بأجوبة أصحها أن فيه أربع لغاتٍ: (مِلْحٌ) و(مَالِحٌ) و(مَلِيحٌ) و(مُلَاحٌ)[٢] -بضم الميم وتخفيف اللام- قال عمر بن أبي ربيعة:

لو تَفَلَتْ في البحر والبَحْرُ مالحٌ ... لأصبح ماءُ البحر من ريقها عذبا[٣]

وقال آخر:

وللرزق أسبابٌ تروح وتغتدي ... وإني منها غير غادٍ ورائح
قَنِعْتُ بثوب العدم من حُلَّة الغنى ... ومن باردٍ عذبٍ زُلالٍ بمالح[٤]

وقال محمد بن حازم:

---

(١) البيتان للمتنبي، وهما من البحر الوافر، ويروى البيت الثاني: (القرائح والعلوم) بدل (القريحة والفهوم) ينظر: شرح ديوان المتنبي للبرقوقي (٤/٢٤٦).

(٢) اختلف علماء اللغة في قولهم: (ماءٌ مالحٌ)، فقال ابن سيده: إنها (لُغةٌ رديئة). وقال يونس: لم أسمع أحدًا من العرب يقول (ماءٌ مالحٌ). وقال أبو الدقيش: يُقالُ (ماءٌ مالحٌ، ومِلْحٌ). وقال أبو منصور: هذا، وإن وُجِدَ في كلام العرب قليلًا، لُغةٌ لا تُنكرُ. وقال ابن برِّي: قد جاء (المالحُ) في أشعار الفصحاء، وهو على النَّسَبِ، أي: ذو مِلْحٍ. ينظر: لسان العرب (ملح).

(٣) البيت منسوبٌ إلى عُمر بن أبي ربيعة، قال ابن منظور: «وجدتُ هذا البيت المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في شِعرِ أبي عُيينة محمد بن أبي صفرة»، لسان العرب (ملح)، ولم أجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة.

(٤) لم أقف على قائله في «معجم شواهد العربية» لعبد السلام هارون.

تلَوَّنْتَ ألوانًا عليَّ كثيرةً وخالط عذبًا من إخائك مَالِحُ[(١)]

وقال خالد بن يزيد بن معاوية في رملة بنت الزبير:

ولو وردت ماءً وكانت قبيلةٌ مليحًا شربنا ماءً باردًا عذبًا[(٢)]

وقال الخطابي: يُقالُ: (ماءٌ مُلَاح) كما يُقالُ: (أُجاج) و(زُعاق) و(زُلال)، قال: وإنما نزل الشافعي من اللغة العالية إلى التي هي أدنى للإيضاح، وحسمًا للإشكال والالتباس، لئلا يتوهم متوهم أنه أراد بـ(الملح): المُذاب، فيظن أن الطهارة به جائزةٌ. وثاني الأجوبة: أن الشافعي إمامٌ في اللغة، فقوله فيها حجةٌ. وثالثها: أن هذه اللفظة ليست من كلام الشافعي، ولم يذكرها، بل هي من كلام المزني، وهذا ليس بشيءٍ، وكيف يُنْسَبُ الخطأ إلى المزني وعنه مندوحة؟! وقولهم: (لم يذكرها الشافعي) غير صحيح، وقد أنكره البيهقي وقال: بل سَمَّى الشافعي البحر (مالِحًا) في كتابين: (أمالي الحج) و(المناسك الكبير»[(٣)].

وفي مواضع من تفسيره، بيَّن الشربيني ما يترتب على الخلاف اللغوي، من اختلاف في الحكم الفقهي[(٤)]، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤]: «(التراب) معروفٌ، اسم جنس لا يُثنى ولا يجمع. وقال المبرد: هو جمع، واحده (ترابةٌ). وفائدة هذا الخلاف أنه لو قال لزوجته: (أنتِ طالقٌ عدد التراب)، أنه يقع عليه طلقةٌ على الأول، وهو الأصح، وثلاثٌ على الثاني»[(٥)].

---

(١) لم أجد البيت في «معجم شواهد العربية»، وقائله محمد بن حازم الباهلي، شاعرٌ عباسي، كان كثير الهجاء، ولم يمدح من الخلفاء إلا المأمون. ينظر: الأغاني (١٤/ ٤٩٦٤).

(٢) البيتُ في «الأغاني» (١٩/ ٦٦٧٠) برواية: وإن نزلت ماءً وإن كان قبلها مليحًا وجدنا ماءه...

(٣) السراج المنير (٣/ ٣١٨)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ٢٨٠-٢٨١)، (٣/ ٩٨).

(٤) للتوسع في بيان أثر اللغة في الفقه الإسلامي ينظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية ٥٢-٩٥ .

(٥) السراج المنير (١/ ١٧٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٥٨٩ .

وعند تعرضه لمعنى الألفاظ المتعلقة بصفات الله، أو في غيرها من أبواب العقيدة، كان الشربيني يرى رأي أهل السنة في حمل هذه الألفاظ على المعاني اللغوية المعروفة، وهو يشاركهم رفضهم تفسير هذه الألفاظ بغير معانيها المعروفة، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «قال أهل السُّنَّةِ: (الاستواء على العرش) صفة الله بلا كيفٍ، يجبُ الإيمان به، ونَكِلُ فيه العِلْمَ إلى الله تعالى، والمعنى: أن له سبحانه استواءً على العرش على الوجه الذي عناه، مُنزَّهٌ عن الاستقرار والتمكن. وسأل رجلٌ مالكَ بن أنس عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، فأطرق رأسه مَلِيًّا، وعلاه الرَّحَضَاء[1] ثم قال: «(الاستواء غير مجهولٍ، والكيفُ غير معقولٍ، والإيمان به واجبٌ، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالًّا)، ثم أمر به فَأُخْرِجَ». وبعد أن أتى بآثار عن بعض علماء السلف في الأمر بإقرار هذه الآيات كما جاءت، وردًّ على من زعم أن (العرش) ياقوتة حمراء، قال: «وبعضهم يقول: (استوى) بمعنى: استولى، ويحتج بقول الشاعر:

قد استوى بشرٌ على العراقِ ... من غير سيفٍ ودمٍ مهراقِ[2]

وقال آخر:

هما استويا بفضلهما جميعًا ... على عرش الملوك بغير زُورِ[3]

وهذا مُنْكَرٌ عند أهل اللغة، قال ابن الأعرابي: لا يُعرفُ (استولى فلانٌ على كذا) إلا إذا كان بعيدًا منه غير متمكن، والله تعالى لم يزل مستوليًا على الأشياء. والبيتان، قال ابن فارس اللغوي، لا يُعْرَفُ قائلهما، ولو صحَّا لا

---

(١) الرحضاءُ: عَرَقٌ يَغْسِلُ الجلد لكثرته، يكثر على الجبين، ولا يكون إلا من شكوى، ينظر: لسان العرب (رحض).

(٢) ورد البيت في «لسان العرب» من غير ذكر لقائله. ينظر: لسان العرب (سوا).

(٣) لم أقف على قائل البيت في «معجم شواهد العربية».

حجة فيهما لما بيَّنَّا من استيلاء من لم يكن مستوليًا، نعوذ بالله من تعطيل المُلْحِدة وتشبيه المُجسمةِ»[١].

وقد بحث الشربيني مسائل لغويةً أخرى، منها الإبدال[٢]، والإدغام[٣]، والمنقول[٤]، وإيراده للكلمة ونقيضها[٥]، وإيراده للغات العرب[٦]، وبيانه لغريب القرآن[٧] والحديث[٨]، والشاذ من اللغة[٩].

(١) السراج المنير (١/ ٤٨٠).
(٢) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٢٨٩)، (٣/ ٢٩٢، ٢٩٣).
(٣) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٢٣)، (٣/ ٦٠٤).
(٤) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ٣١٠، ٥٦٦).
(٥) ينظر: المصدر نفسه (٣/ ٣٢١).
(٦) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ١٩)، (٣/ ٩٨، ٢٣١).
(٧) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٢٨٨)، (٣/ ٢٧).
(٨) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٢٣٠)، (٢/ ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٩)، (٣/ ٢٢).
(٩) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ١٩٣، ٤٠٣).

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الثالث
اعتماده النحو في تفسيره

إن للشربيني اهتمامًا بالنحو لا يقلُّ عن اهتمامه باللغة، إلا أنه لم يُغرق في الخلاف النحوي، ولم تأخذه مسائل الإعراب بعيدًا عن الهدف المقصود، وهو تجلية المعنى، وتقريبه، وبيان مقاصد القرآن، وهكذا كان الشربيني في اعتماده النحو «مقتصرًا فيه على أرجح الأقوال، وإعراب ما يحتاج إليه عند السؤال، وترك التطويل بذكر أقوالٍ غير مرضية، وأعاريب محلها كتب اللغة»[١].

يُجمعُ علماء العربية على أن سبب وضع النحو هو فشو اللحن بفساد الألسنة واختلالها، واللحن هو الخطأ في النطق بالتراكيب والكلمات العربية[٢]، والشربيني قد أورد روايتين في سبب نشأة النحو، وكلا الروايتين تُبيِّن أن اللحن في اللغة وفشوه كان الدافع إلى وضع النحو للوقاية منه، الرواية الأولى تقول: «إن أعرابيًّا قدم في زمن عمر رضي الله عنه فقال: من يقرئني ما أُنْزِل على محمد ﷺ؟ فأقرأه رجلٌ (براءة) فقال: (أن اللهَ بريء من المشركين ورسولِهِ) -بالجر- فقال الأعرابي: (أوقد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا بريء منه)، فبلغ عمر رضي الله عنه مقالة الأعرابي، فدعاه، فسأله، فأخبره الأعرابي بذلك، فقال عمر: (ليس هكذا يا أعرابي)، فقال: (كيف هي يا أمير المؤمنين؟)، فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] -بالرفع- فقال: (وأنا أبرأ مما برئ الله ورسوله منه). فأمر عمر أن لا يقرأ القرآن إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي فوضع النحو»[٣].

---

(١) المصدر نفسه (١/٣).

(٢) ينظر: النحو وكتب التفسير (١/٣٥).

(٣) السراج المنير (١/٥٨٩).

أما الرواية الثانية فقد أوردها «عن أبي الأسود الدؤلي، أنه كان يمشي خَلْفَ جَنَازةٍ، فقال له رجلٌ: (من المُتَوَفِّي؟) -بكسر الفاء- فقال: (الله). وكان أحد الأسباب الباعثة لعليٍّ أن يضع كتابًا في النحو...»[١].

والنحو عند الشربيني أداةٌ للكشف عن المعاني، ومن ثم عن دلائل الإعجاز القرآني، فأدوات المعاني، في بعض مواضعها واستعمالاتها، قد تتجاوز ما وُضِعَتْ له من معنى، لتفيد غيره، بلاغةً في الكلام والتعبير، يقول في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: «فإن قيل: لِمَ صحَّت الإشارة بـ(ذلك) إلى ما ليس ببعيدٍ؟ أُجيب: بأن الإشارة وقعت فيه للتعظيم»[٢].

واختلافُ الحركة الإعرابية، عند الشربيني، قد يُفيد عكس الغرض من الكلام، يقول ما قاله الزمخشري في الفعل المضارع (فتُصْبِحُ) من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]: «فإن قيل: لِمَ رُفِعَ ولم يُنصب جوابًا للاستفهام؟ أُجيب: بأنه لو نُصِبَ لأعطى عكس ما هو الغرض، لأن معناه: أنبتت الأخضر، فينقلب بالنصب إلى نفي الأخضر، ووجه ذلك أن النصب بتقدير (أن)، وهو عَلَمٌ للاستقبال، فيجعل الفعل مُترقبًا، والرفع جزمٌ بإثباته، مثاله أن تقول لصاحبك: (ألم تر أني أنعمتُ عليك فتشكر)، فإن نصبته فأنت نافٍ لشكره، شاكٍ تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مُثبت لشكره. وهذا وأمثاله مما يجب أن يتنبه له من اتسم بالعِلْمِ في علم الإعراب وتوقير أهله»[٣].

---

(١) المصدر نفسه (١/ ١٥٣)، وقد جمع السيوطي في كتابه «المطالع السعيدة» ٤٤-٤٩ جميع الروايات في سبب وضع علم النحو.

(٢) السراج المنير (١/ ١٦).

(٣) السراج المنير (٢/ ٥٦٣)، وينظر: الكشاف (٣/ ٢١) (الحلبي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ١١٢)، (٢/ ٣٠٣، ٥٦٨)، (٣/ ٩٣، ١٥٧)، (٤/ ١٧٣، ٢٠٢).

والشربيني يُقَلِّبُ الكلام تقليب الزمخشري له، على ما يحتمله من أوجه إعرابية، ولا يكتفي بوجهٍ واحد، «وفي ذلك غناءٌ وسعةٌ للغة، وتوسيع للآفاق، واستدعاءٌ للمعاني المختلفة التي يحتملها التعبير، ولا يُجَدُّ الذهن في معنًى واحد»[(١)]، ومن شواهد ذلك قوله في ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ من الآية الكريمة ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]: «مبتدأ خبره ما بعده، أو بدلٌ من (الصيام) في قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، بدل اشتمالٍ، أو بدل كل من كلٍّ إن قُدِّرَ مضافٌ، أو خبر مبتدإٍ محذوفٍ تقديره: ذلكم شهر رمضان، أو الشهر من الشهور»[(٢)].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، ذكر ما بيَّنه المفسرون، ولا سيما الزمخشري، من وجوهٍ إعرابية يحتملها لفظ (شكرًا)، فقال: «(شكرًا) يجوز فيه أوجهٌ:

أحدها: أنه مفعولٌ به، أي: اعملوا الطاعة، سُمِّيت (الصلاة) ونحوها (شكرًا) لسدها مسدهُ.

ثانيها: أنه مصدرٌ من معنى (اعملوا)، كأنه قال: اشكروا شُكرًا بعملكم، أو اعملوا عمل شكرٍ.

ثالثها: أنه مفعولٌ من أجله، أي: لأجل الشُّكرِ، واقتصر على هذا البقاعي[(٣)].

رابعها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، أي: شاكرين.

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢٤٢ .

(٢) السراج المنير (١/١١٩)، وينظر: الكشاف (١/٣٣٦).

(٣) ينظر: نظم الدرر (١٥/٤٦٨).

خامسها: أنه منصوبٌ بفعل مقدرٍ من لفظه، تقديره: واشكروا شكرًا.

سادسها: أنه صفةٌ لمصدر (اعملوا)، تقديره: اعملوا عملًا شكرًا، أي: ذا شكر»[١].

وفي (فأكون) من قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزمر: ٥٨] قال: «في نَصْبِ (فأكون) وجهان:

أحدهما: عطفه على (كرَّةً)، فإنها مصدرٌ، فعُطِفَ مصدرٌ مؤوَّلٌ على مصدرٍ مُصَرَّحٍ به كقوله:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشُّفُوفِ[٢]

والثاني: أنه منصوبٌ على جواب التمني المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً﴾.

والفرق بين الوجهين: أن الأول يكون فيه الكون متمنى، ويجوز أن تضمر (أن)، وأن تظهر، والثاني يكون فيه الكونُ مترتبًا على حصول المتمنى، لا مُتمنًّى، ويجبُ أن تُضْمَرَ (أنْ)»[٣].

والشربيني في تفسيره يُعْرِضُ آراء البصريين والكوفيين، من غير تعصُّبٍ أو انحياز إلى واحدةٍ من المدرستين، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة

---

(١) السراج المنير (٣/ ٢٨٧)، وينظر: الكشاف (١/ ٢٨٣).

(٢) البيتُ من الوافر، لميسون بنت بحدل، زوج معاوية بن أبي سفيان، وكانت بدوية، فضاقت عليها نفسها لما تسرى عليها، فعذلها على ذلك، فقالت هذا الشِّعْرَ، والبيتُ من شواهد الكتاب (٣/ ٤٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٩٢، ٦٢١).

(٣) السراج المنير (٣/ ٤٥٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ٩٣١، ٣٢٣)، (٢/ ٢١٧-٢١٨، ٣٦٣، ٤٢٤، ٤٢٧)، (٣/ ٢٠، ٨٠، ٣٠١، ٣٢٤-٣٢٥، ٥٦٠)، (٤/ ٥٥، ٨٧، ٤٠١، ٤٥١).

﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]: «(لو) في الأصْلِ لامتناع الشيءِ لامتناع غيره، فإذا دخل على (لا) أفاد إثباتًا، أو هو امتناعُ الشيء لثبوت غيره، والاسم الواقع بعده، عند سيبويه[١]، مبتدأ خبره واجب الحذف لدلالة الكلام عليه، وسد الجواب مسده، وعند الكوفيين فاعل فعلٍ محذوف»[٢]. ففي هذا النص لم يُرَجِّحِ الشربيني أحد الرأيين على الآخر.

ومن شواهده كذلك قوله في الآية الكريمة ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]: «وقول البيضاوي تبعًا للزمخشري: (أنتم) مرفوعٌ بفعلٍ يُفسِّرهُ ما بعده[٣]، قال الزمخشري: تقديره: (لو تملكون)[٤]، جرى فيه على مذهب الكوفيين من أن (لو) يليها الفعل مُضمرًا كما يليها ظاهرًا[٥].

والبصريون يمنعون إيلاءه لها مضمرًا إلا في الشذوذ، كقول حاتم:

لـو ذات سـوارٍ لـطـمـتني...[٦]

استدل على صحة هذا المفروض بالشاهد من مضمون قولهم»[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ١٣٩).

(٢) السراج المنير (١/ ٦٧).

(٣) ينظر: أنوار التنزيل ٣١٨ .

(٤) ينظر: الكشاف (٢/ ٦٩٦).

(٥) ينظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن (٢/ ٩٧).

(٦) أوضح الشربيني أصل هذا المثل وسببه فقال: «أصلُ هذا المثل أن امرأةً عطلاء من الحُلِيّ والهيئة لطمت حاتمًا على نحر الناقة وقالت له بقسوةٍ: إنما أردناك بفصدها، و(الفصد) عندهم: أن يُقْطَعَ عِرْقٌ من عروقها ثم يُجمع دمها فيشوى. وقيل: أصله أن المرأة المذكورة لطمت رجلًا فقال: لو ذات سوارٍ لطمتني لاحتملتها، فصار مثلًا يُضْرَبُ للكريم يلطمهم الدنيُّ». السراج المنير (٢/ ٣٤٠).

(٧) السراج المنير (٢/ ٣٤٠)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ٥٠٦)، (٢/ ٣٣٤)، (٣/ ٤٨٧)، (٤/ ٦٤).

والشربيني في تفسيره للآية يغرض أقوال المفسرين والنحويين في إعرابها، وقد يُصَرِّحُ باعتماده واحدًا من هذه الأقوال، ويذهب يؤيده بالشواهد، ومن أمثلة ذلك قوله في إعراب (كافة) من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]: «حالٌ من (الناس)، قُدِّمَ للاهتمام، وقول البيضاوي: ولا يجوزُ جعلها حالًا من (الناس)[١]، أي: لأن تقديم حال المجرور عليه كتقديم المجرور على الجار، ردهُ أبو حيان بقوله: هذا ما ذهب إليه الجمهور. وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان (وابن ملكون)[٢] إلى جوازه، وهو الصحيح» انتهى. وهذا الذي ينبغي اعتماده، ويؤيده قوله ﷺ: «كان النبيُّ يُبْعَثُ إلى قومه خاصةً، وبُعِثْتُ إلى الناس عامةً»[٣]، ومن أمثلة أبي علي: (زَيْدٌ خيرُ ما يكون خَيْرٌ منك)، والتقدير: زيدٌ خَيْرٌ مِنْك خَيْرُ ما يكون، وأنشد:

إذا المرء أعيته المطالب ناشئًا فمَطْلَبُها كهلًا عليه شديد[٤]

أي: فمطلبها عليه كهلًا، وأنشد أيضًا:

تسلَّيْتُ طُرًّا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي[٥]

أي: عنكم طُرًّا..»[٦].

وقد يذكر الشربيني الرأي الراجح عنده أولًا، ثم يذكر بعد ذلك غيره بقوله:

---

(١) ينظر: أنوار التنزيل ٤٥٤ .

(٢) عبارة أبي حيان (ومن معاصرينا ابن مالك) ينظر: البحر المحيط (٧/ ٢٨١).

(٣) صحيح البخاري (١/ ٩١-٩٢، ١١٩)، صحيح مسلم (٥٢١)، سنن النسائي (١/ ٢١٠-٢١١)، السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢١٢)، (٢/ ٤٣٣).

(٤) البيت من البحر الطويل، قائله المُخَبَّلُ السعدي، أو سويد بن حذاق، ورد في: الحماسة، لأبي تمام ٣٣٤، خزانة الأدب (١/ ٥٣٦).

(٥) لم يَرِدْ في «معجم شواهد العربية».

(٦) السراج المنير (٣/ ٢٨٩)، وقوله: (ومن أمثلة أبي عليٍّ) إلى قوله: (..أي: عنكم طُرًّا) هو قول أبي حيان في «البحر المحيط» (٧/ ٢٨١).

(وقِيلَ)، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]: «(أنت): ضمير فَصْلٍ، وقيل: تأكيدٌ لـ(الكاف)، كما في قولك: (مررت بك أنت)، وإن لم يجز (مررت بأنت)، إذ التابع يسوغُ فيه ما لا يسوغُ في المتبوع، وقيل: مبتدأٌ خبره ما بعده، والجملةُ خبرُ (إن)»[(١)].

ومن عنايته بالنظم القرآني، عنايته بتعلق الكلام بعضه ببعض، ومن ذلك بيان على أي جزءٍ من أجزاء الكلام المتقدم يكون عود الضمير؟ يقول في الآية الكريمة ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: «إن الضمير في (عليه) ليس عائدًا على (الله) تعالى، إنما يعود على (الخَلْقِ)، أي: والعَوْدُ أهون على الخَلْقِ، أي: أسرع، لأن البداءة فيها تدريجٌ من طورٍ إلى طورٍ إلى أن صارت إنسانًا، والإعادة لا تحتاج إلى هذه التدريجات، فكأنه قيل: وهو أَقْصَرُ عليه وأيسرُ وأقل انتقالًا، والمعنى: يقومون بصيحة واحدة، فيكون أهون عليهم، يعني: أن يقُومُوا نُطفًا ثم عَلَقًا ثم مُضَغًا إلى أن يصيروا رجالًا ونساءً...»[(٢)].

ومن ذلك أيضًا بيانُ بأي جزءٍ من أجزاء الكلام تعلق الحرف أو الجار والمجرور؟ أخذ عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]: «فإن قيل: بم تعلقت اللام في (ليطمئن)؟ أُجيب: بأنها تعلقت بمحذوفٍ تقديره: ولكن سألت ذلك إرادة طمأنينة القلب»[(٣)]. ويقول في الآية الكريمة ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤]: «(علينا)

---

(١) السراج المنير (١/ ٤٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/ ١٨٥، ٣٦٧)، (٢/ ٢٥٠، ٣٤٨)، (٣/ ١١٢، ٣٠٢، ٤٨٧)، (٤/ ٣٧٦، ٥٣٦).

(٢) السراج المنير (٣/ ١٦٦)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/ ٣١٥، ٣٨٥)، (٣/ ٩٦، ١٠٥، ١٢١-١٢٢، ٤٩٩، ٥٩٤)، (٤/ ٩٤، ٣٧٣).

(٣) السراج المنير (١/ ١٧٥)، ينظر: الكشاف (١/ ٣٩٢) (الحلبي).

مُتَعلِّقٌ بـ(يسيرٌ) ففُصِلَ بمعمول الصفة بينها وبين موصوفها، ولا يَضُرُّ»[١].

من الموضوعات التي تعرَّض لها الشربيني في تفسيره، مجيءُ بعض الكلام زائدًا، وقد كرِهَ بعضُ المفسرين القول بوجود الزائد في كتاب الله، كالرازي[٢] والسيوطي[٣]، وقال آخرون به، كالزمخشري[٤]، والبيضاوي[٥] والشربيني، ولم يَرَوا فيه قدْحًا في كتاب الله، لأنهم لا يريدون بالزائد اللغو الضائع، بل يُريدُونَ به ما لم يأت في الكلام لمعنًى يُرادُ منه، وإنما ليزيد وجوه الكلام قوة معنى[٦]، يقول الشربيني في الآية الكريمة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]: «(ما) إبهامية تُزيدُ النكرة قبلها إبهامًا، وإما مزيدةٌ لتأكيد معنى مضمون الجملة قبلها، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولا يُرَادُ بالمزيد اللغو الضائع، فإن القرآن كله هُدًى وبيانٌ، بل المرادُ بالمزيد ما لم يُوضع لمعنًى يُرادُ منه، وإنما وُضِعَتْ لأن تُذْكَرَ مع غيرها فتفيده وثاقةً وقوةً، وهو زيادةٌ في الهدى، غير قادحٍ في القرآن»[٧].

ومن الموضوعات التي تعرَّضَ لها الشربيني في تفسيره، حذفُ بعض الكلام إيجازًا، فقد يُحذفُ بعض الكلام، حين يكون الحذف أبلغَ وآكد من ذِكْرِهِ[٨]،

---

(١) السراج المنير (٤/ ٩٣)، وينظر: الكشاف (٤/ ١٢) (الحلبي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (٢/ ٥٥٧، ٥٦٣)، (٣/ ٨٥، ٣٨٥)، (٤/ ٥٣، ١٦٤).

(٢) ينظر: الرازي مفسرًا ١٣٢ .

(٣) ينظر: الإتقان (١/ ٣٨٧-٣٨٨).

(٤) ينظر: الكشاف (١/ ٢٦٤) (الحلبي).

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١٩ .

(٦) ينظر: صناعة الإعراب ١٣٧-١٤١، شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٨).

(٧) السراج المنير (١/ ٣٩)، وينظر: الكشاف (١/ ٢٦٤) (الحلبي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ٣١٩)، (٢/ ٤٢٢، ٥٤١)، (٣/ ٨٠، ٤٢٣، ٥٣٠)، (٤/ ١٦، ١٨، ٢٦).

(٨) ينظر: قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل ٦٩-٧٠، وقد توسع الإمام العز بن عبد السلام في كتابه «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» في هذه المسألة، ينظر: الباب الأول من الكتاب.

فقد أخذ الشربيني عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤]: «هذا جوابُ قسمٍ محذوفٍ أُريد به المبالغة في إنكار فِعْلِ خليطه وتهجين طمعه»[(١)].

ومن الموضوعات التي قال بها الشربيني في تفسيره: (التضمين)، وهو أن يُشْرَبَ لفظٌ معنى لفظٍ آخر، فيُعطى حُكمه[(٢)]، أي: أن تُذْكرَ كلمةٌ ذات معنًى، وتُضمَّنُ مع معناها معنى كلمةٍ أخرى، ثم يُبْنَى عليها كلامٌ على أساس معنى الكلمة الأخرى التي تضمنتها[(٣)]، فقد أخذ الشربيني عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]: «فإن قيل: هلا قال: أذلةً للمؤمنين؟ أُجيب: بأنه تضَمَّن معنى (الحنو) و(العطف) كأنه قال: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع، أو أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين، خافضون لهم أجنحتهم»[(٤)].

وللشربيني عنايةٌ بالغة بتوضيح معاني الحروف، فوضوح معانيها يزيد القارئ لكتاب الله معرفةً بمعاني النظم القرآني، فقد أخذ عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]: «(من) للتبعيض، مفعولٌ به، مثلها في قولهم: (هَزَّ من عِطْفِه وحَرَّك من نشاطه)، فإن قيل: ما معنى (التبعيض)؟ أُجيب: بأن معناه: أن من بذل ماله لوجه الله فقد ثَبَّتَ بعض نفسه، ومن بذل ماله وروحه فهو الذي ثبتها

---

(١) السراج المنير (٣/ ٤٠٦)، وينظر: الكشاف (٣/ ٣٧٠) (الحلبي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ١١٤)، (٢/ ٢٠٩، ٢٩٠)، (٣/ ١٨، ٧١، ٢٠٧، ٣٠٢)، (٤/ ٨، ٢٣، ٩٤).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ٦٨٥).

(٣) ينظر: قواعد التدبر الأمثل ١٤١، الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٢٤١-٢٥٣).

(٤) السراج المنير (١/ ٣٨٢)، وينظر: الكشاف (١/ ٦٢٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ٢٤١، ٣١٩)، (٢/ ٥٥٤)، (٣/ ٧٣، ٢٨٧، ٤٤٤)، (٤/ ١٠، ١٧).

كلها. أو تصديقًا للإسلام، وتحقيقاً للجزاء من أصل أنفسهم، لأنه إذا أنفق المسلم ماله في سبيل الله تعالى، عَلِمَ أن تصديقه وإيمانه بالثواب من أصل نفسه، ومن إخلاصِ قلبه، فـ(من) على هذا لابتداء الغاية، كقوله تعالى: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩]»[(١)].

والشربيني في تفسيره لمعنى الآية يحرص على رصد العامل في الألفاظ، وعلى أساسٍ من معناه يتحدَّدُ عمله، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]: «و(جَاعِلٌ) من (جَعَلَ) الذي له مفعولان، وهما (في الأرض خليفةً)، أُعْمِلَ فيهما لأنه بمعنى الاستقبال، ومُعْتمدٌ على مُسْندٍ إليه. ويجوز أن يكون بمعنى (خالق)، فيتعدى لمفعول واحدٍ، وهو (خليفة)»[(٢)].

وللشربيني عنايةٌ ببيان ما في الآية من قراءات، وحرص على بيان ما تحتمله كل قراءةٍ من وجوه الإعراب، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]: «قرأ أبو عمرٍو: (والبحرَ) بنصب الراء، وذلك من وجهين؛ أحدهما: العطفُ على اسم (أن)، أي: ولو أن البحر، و(يمده) الخبرُ. والثاني: النصبُ بفعلٍ مُضمرٍ يُفسره (يمده)، و(الواو) حينئذ للحال، والجملة حاليةٌ، ولم تُحْتج إلى ضمير رابطٍ بين الحال وصاحبها للاستغناء عنه بالواو، والتقدير: ولو أن الذي

---

(١) السراج المنير (١/ ١٧٨)، وينظر: الكشاف (١/ ٣٩٥) (الحلبي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ٥٠٩)، (٢/ ٢١٩، ٢٣٦، ٢٣٧)، (٣/ ٦٨، ٧٢، ٨٣، ١٠٤، ٥٧١)، (٤/ ٢٥، ٣١، ٧٥، ٥٢٢).

(٢) السراج المنير (١/ ٤٥)، وينظر: الكشاف ١/ ٢٧١ (الحلبي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ١٢، ٢٠٣، ٣٦٧)، (٢/ ٩، ٢٩١، ٣٥٦)، (٣/ ٤٥٢، ٥٤٤)، (٤/ ٩٣، ٣٧٤).

في الأرض حال كون البحر ممدودًا بكذا. وقرأ الباقون برفع الراء، وذلك من وجهين أيضًا؛ أحدهما: العطف على (أن) وما في حَيِّزها. والثاني: أنه مبتدأ، و(بمده) الخبر، والجملة حالية، والرابط (الواو)»[(١)].

وفي آيات الأحكام، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، استعان الشربيني بالتوجيه النحوي على استنباط الحكم الشرعي[(٢)]، ثم عاد ليستعين بالحكم الشرعي على تعديل القاعدة النحوية في ذهن بعض النحويين، وهكذا يتأكد ارتباط النحو بالمعنى عند الشربيني في تفسيره لكتاب الله، يقول في ﴿لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾: «بدل بعضٍ من كلٍّ، فـ(السدس): مبتدأ، و(لأبويه) خبرٌ، وفائدة البدل دفعُ توهم أن يكون للأب ضعفُ ما للأم، أخذٌ من قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وبهذا اندفع، كما قال التفتازاني، أن البدل ينبغي أن يكون بحيث لو أُسْقِط استقام الكلام معنًى، وهنا لو قيل: (لأبويه السدس) لم يستقم هذا»[(٣)].

واستفاد الشربيني من النحو في نصرة العقيدة والرد على المخالفين لها، ومن شواهده ردُّه على المعتزلة وغيرهم من الفرق التي جانبت الصواب حين عدُّوا (لن) من قوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، على أنها لتأبيد النفي، يقول: «إن أهل البدع والخوارج والمعتزلة، وبعض المرجئة، قالوا: (لن) تكون

---

(١) السراج المنير (٣/ ١٩٥)، وينظر: الكشاف (٣/ ٢٣٦) (الحلبي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ١٤٩، ٢٤٢-٢٤٣)، ٢(/ ١٤، ٤٠٣)، (٣/ ٥٤، ٤٨٣)، (٤/ ١٦٠، ٣٧٤، ٤٠٦).

(٢) ينظر في (أثر النحو في الفقه الإسلامي واستنباط الأحكام الشرعية) كتاب «أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية» ٣٩-٥٢، ٩٧-٢٦٤ .

(٣) السراج المنير (١/ ٢٨٥)، وينظر: الكشاف (١/ ٥٠٧) (الحلبي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/ ١٣٢، ٢٨٦، ٣٢٣)، (٢/ ٦٠٧)، (٣/ ٢٥٨، ٢٥٩، ٤٦٤)، (٤/ ٢٢-٢٣).

لتأبيد النفي، وهو خطأ، لأنها لو كانت للتأبيد، لزم التناقض بذكر (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولزم التكرار بذكر (أبدًا) في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، و(لن) تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠]، وأما تأبيد النفي في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فلأمر خارجي، لا من مقتضيات (لن)، و(لا) تقتضي تأكيد النفي أيضًا، خلافًا للزمخشري في (كشافه)[1]، بل قولك: (لن أقوم) محتملٌ لأن تريد به أنك لا تقوم أبدًا، وأنك لا تقوم في بعض الأزمنة المستقبلة، وهو موافقٌ لقولك: (لا أقوم) في عدم إفادة التأكيد»[2].

والشربيني، في أكثر المسائل النحوية التي تعرَّض لها في تفسيره، لم يكن صاحب رأي فيها، وإنما كان يورد آراء الآخرين، ولا سيما الزمخشري، وإن كان يغفل ذكر اسمه غالبًا، إن لم أقل دائمًا، ومن شواهد ذلك أنه أخذ عن الزمخشري قوله في إعراب ﴿إِلَّا خَطَـًٔا﴾ من الآية الكريمة ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢]، يقول: «قوله تعالى: ﴿إِلَّا خَطَـًٔا﴾ إما منصوبٌ على الحال، أي: وليس من شأن المؤمن أن يقتل مؤمنًا في حالةٍ من الأحوال إلا حال الخطأ، وإما مفعولٌ لأجله، أي: لا يقتله لعلةٍ إلا للخطإ»[3].

---

(١) ينظر الكشاف (٢/ ١١٣) فالزمخشري بقوله: «معنى (لن) تأكيد للنفي الذي لا تعطيه (لا)» أراد إثبات نفي رؤية الله عز وجل في الآخرة، وينظر: مغني اللبيب (١/ ٢٨٤) في رد ابن هشام على الزمخشري.

(٢) السراج المنير (١/ ٥١٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٣٧، (٣/ ٥٠٦، ٥٣٠)، (٤/ ٢٠٢، ٢١٥).

(٣) السراج المنير (١/ ٣٢٣)، وينظر: الكشاف (١/ ٥٥٢) الحلبي.